S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/167
27 February 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

**رسالة مؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٧ موجهة من الأمين العام
إلى رئيس مجلس الأمن**

وفقا لما يقتضيه واجبي من توجيه انتباهكم إلى المسائل التي قد تسترعي اهتمام أعضاء مجلس الأمن، ونظرا للدور الذي تواصل الأمم المتحدة تأديته في إطار الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع في ليبريا، أتشرف بأن أبلغكم نتائج الاجتماع الوزاري الثاني للمؤتمر الاستثنائي المخصص لدعم عملية السلام في ليبريا، الذي عقد في نيويورك في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧.

وقد نُظم الاجتماع بناء على طلب من الولايات المتحدة الأمريكية، بالنيابة عن فريق الاتصال الدولي المعني بليبريا، ومن نيجيريا، بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومن هولندا. وقد ضم الاجتماع أعضاء فريق الاتصال الدولي، وأعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومؤسسات بريتون وودز، وإدارات الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها ذات الصلة.

وكان الهدف من الاجتماع هو تعزيز الزخم الذي تولَّد من النتائج الإيجابية لعملية نزع السلاح في ليبريا، والقيام، في الوقت نفسه، بتحديد وتلبية الاحتياجات الفورية لعملية السلام والاحتياجات الحرجة المنظورة على المدى المتوسط. وقد أشرت في البيان الافتتاحي الذي أدليت به في الاجتماع إلى أن عملية السلام في ليبريا قد شهدت في الأشهر الثلاثة الأخيرة تطورات إيجابية هامة، إلا أنه على الرغم من تلك التطورات الإيجابية، لا تزال هناك تحديات صعبة، ويلزم من ثم تكثيف الجهود لا تخفيضها.

وسيتعيَّن التصدي لثلاثة تحديات. فأولا، لا بد من التحلي بالإرادة السياسية اللازمة للقيام بما يلزم عمله في ليبريا. وثانيا، يلزم لمختلف العناصر الفاعلة، الوطنية منها والدولية، أن تتحلى بالشجاعة اللازمة للتعاون من أجل إنجاز ذلك العمل. وثالثا، من الضروري إيجاد وبذل الموارد اللازمة للنجاح في إنجاز المهمة. وقد وجهت نداء طلبت فيه توفير موارد إضافية لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومواصلة تقديم الدعم الدولي للجهود الإنسانية وجهود الإنعاش وللعملية الانتخابية.

وخلال المناقشات التي تلت ذلك، فإن هناك تأييد قوي للدور الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتفهم واضح لأهمية تعزيز فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية. وقد أعرب المجتمعون عن تقديرهم للمساعدات السخية التي تقدمها البلدان المانحة إلى فريق الرصد، وأشاروا، في الوقت نفسه، إلى ضرورة تنسيق الجهود كي تبلغ أقصى درجة ممكنة من الفعالية. كما كان هناك تأييد

واسع النطاق لعمليات الطوارئ الجارية ولبرامج جمع الشمل وإعادة الإدماج، وأقر الاجتماع بما لهذه الجهود من أهمية بالغة بالنسبة لنجاح عملية السلام. وأشار المشتركون إلى أهمية تحقيق التوازن بين ما يقدم من المساعدة إلى المقاتلين السابقين وما يقدم منها إلى ضحايا النزاع، كما كانت هناك إدانة عامة لاستخدام المقاتلين الأطفال.

وجرت مناقشة مفيدة ومسهبة بشأن مسألة الانتخابات. ورحب المشتركون بالتقدم المحرز مؤخرا نحو إقامة إطار لإجراء الانتخابات في ليبريا، وتوافقت الآراء بشأن عدد من المسائل، بما في ذلك ضرورة التقيد بالموعد المحدد لإجراء الانتخابات، وهو ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧. وأعلنت تعهدات أكيدة من جانب عدد من البلدان المانحة ومن اللجنة الأوروبية بتقديم الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم. إلا أنه ظهرت خلافات واضحة بشأن ما إذا كان ينبغي أن يشترط لمشاركة اللاجئين في الانتخابات عودتهم إلى ليبريا. وقد أكد جميع المشتركين تقريبا أن عودة اللاجئين إلى الوطن بأعداد كبيرة هي أنجع حل لهذه المشكلة، وأشير في هذا الصدد إلى أن تحقيق عودة اللاجئين الطوعية إلى الوطن سيتطلب بذل جهود هائلة من جانب المجتمع الدولي.

وقام ممثل رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الزعيم توم إيكيمي، وزير خارجية نيجيريا، بإفادة المشتركين عن مسألة الجزاءات، ونبَّه إلى أن توافر امكانية تطبيقها له تأثير رادع كبير على الأطراف. وأحاط الاجتماع علما بالبيان الذي أدلى به السيد جان برونك، وزير التعاون الإنمائي في هولندا، ومفاده أنه في حين أن الجزاءات لم تطبق بعد، فإنها ما زالت نافذة ويمكن تطبيقها على أي طرف يرتكب انتهاكا خطيرا لاتفاق أبوجا.

وقام مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثل البرنامج الإنمائي المقيم في ليبريا بإفادة الاجتماع عن جهود الإنعاش والجهود الإنمائية في مرحلة ما بعد الانتخابات. كما قدم ممثلي الخاص، السيد أنطوني نياكي، إفادة للاجتماع عن جهود التنسيق، وأعلن أنه تعزيزا لهذه الجهود سيعتبر الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي مديرا أيضا لمكتب الممثل الخاص.

وفي ختام الاجتماع، أجرى الرئيس، وهو وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، حصرا لما تم إنجازه. وبالنسبة للتحديات الثلاثة التي أشرت إليها في بياني الافتتاحي، لاحظ أنه قد تم التصدي لهذه التحديات. فأولا، أثبتت الدرجة العالية التي تحقق بها توافق الآراء أنه توجد حاليا، في ليبريا وخارجها، الإرادة السياسية اللازمة لإنجاح عملية السلام. وثانيا، هناك تصميم جلي من جانب الجهات المانحة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظومة الأمم المتحدة على العمل معا، وهو ما يدل بوضوح على أن العناصر الفاعلة الرئيسية أصبح لديها حاليا "الشجاعة اللازمة للتعاون" في ليبريا. وثالثا، أوضحت الجهات المانحة استعدادها لتوفير الموارد اللازمة، وصدرت عن الاجتماع إشارة بالغة الوضوح موجهة إلى الأطراف ومفادها أنها إذا أحرزت تقدما فإن المجتمع الدولي سيستجيب بسخاء.

وقبل اختتام الاجتماع، أعرب المشتركون عن استعدادهم للاجتماع من جديد دعما لعملية السلام في ليبريا، وذلك على أي مستوى وفي أي موعد أرى، بالتشاور مع منظمي الاجتماع الثلاثة، أنهما مناسبان.

(توقيع) كوفي ع. عنان

– – – – –